

الحادية عشر لاحضانه له بخلاف الاب اه وقد نقلناه في الوصايا قال
صاحب الاشباه

* (كتاب العناق وتوابه أي من الولاة وغيره) *

في ايضاح الكرماني رجل له خمس من الرقيق فقال عشرة من ممالكي احرار
الواحد اعتق الخمس لان تقديره تسعة من ممالكي احرار وله خمسة فاعتقوا
ولو قال ممالكي العشرة احرارا لا واحد اعتق أربعة منهم لانه ذكر العشرة على
سبيل التفسير وذلك غلط منه فنفى فانصرف الى ممالكة اذا وجدت قيمة على
انسان واختلف المقومون فانه يقضى بالوسط الا اذا كاتبه على قيمة نفسه فانه
لا يعتق حتى يؤدي الأعمى كما في الظهيرية اه وقد نقلناه في العصب وفي
الشهادات (ثم قال) أحد الشرىكين في العبد اذا اعتق نصيبه بلا اذن شريكه
وكان موسرا فان شريكه ان يضمه حصته الا اذا اعتق في مرضه فلا ضمان عليه
عند الامام خلافا لما كذا في عتق الظهيرية دعوة الاستيلاء تستند والتحرير
تقتصر والاولى اولى وبيانه في الجامع معتق البعض كالمكاتب الا في ثلاث الاولى
اذا عجز لا يرد الى الرق الثانية اذا جمع بينه وبين قن في البيع يتعدى البطلان الى
القن بخلاف المكاتب اذا جمع اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) الثالثة اذا
قتل ولم يترك وفاء لم يجب القصاص بخلاف المكاتب اذا قتل عن غير وفاء فان
القصاص واجب ذكره الزيلعي في الجنائيات اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال)
والثانية في السراج الوهاج والاولى في المتون والتوأمان كالولد الواحد الثاني
تبع للاول في أحكامه فاذا اعتق ما في بطنها فولدت توأم من الاول لا قبل من ستة
أشهر والثاني لتماها فاكثر عتق الثاني به للاول بخلاف ما اذا ولدت الاول
لتماها فانه لا يعتق واحدهما الا في مستثنين الاولى من جنائيات المدسوط لو
ضرب بطن امرأة فالقت جنينين فخرج احدهما قبل موتها والاخر بعد موتها
وهما ميتان ففي الاول غرة فقط اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) الثانية نفاس
التوأمين من الاول ومارانته عقب الثاني لاه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم
قال) من ملك ولده من الزنا فانه يعتق عليه ومن ملك أخته لايه من الزنا لم تعتق
عليه ولو كانت أخته لاه من الزنا اعتقت والفرق في غاية البيان من باب الاستيلاء

التدبير وصية فيعتق المدبر من الثالث الا في ثلاث لا يصح الرجوع عنه ويصح عنها
وتدبير المكره صحيح لا وصيته ولا يبطله الجنون ويبطل الوصية والثلاث في الظهيرة
اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) التي اقيمت الى مدة لا يعيش الانسان اليها
غالباً تأيد معنى في التدبير على المختار فيكون مدبراً مطلقاً وفي الاجارة مفسداً الى
نحو ما اثبت سنة الا في النكاح فتأقيت فيفسداه وقد نقلناه في كتاب النكاح وفي
كتاب الاجارة (ثم قال) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق
والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على الصحيح فلا يلزمها المال
والاجارة والمهبة والابراء عن الدين كما في نكاح الخنانية اه وقد نقلناه هذه المسائل
في أبوابها (ثم قال) المعتق لا يصح اقراره بالرق قلت الا في مسألة لو كان المعتق
مجهول النسب وأقر بالرق لرجل وصدقه المعتق فانه يبطل اعتناقه كما في اقرار
التلخيص اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) الولاء لا يحتمل الا بطل قلت
الا في مسألة وهي المذكورة فانها يبطل الولاء باقراره والثانية لو اريدت العميقة
وسويت فاعتقها السابي كان الولاء له وبطل الولاء عن الاول كما في اقرار التلخيص
ولو اختلف المولى مع عبده في وجود النحر فالقول للمولى الا في مسائل كل أمة
لحرة الأمة خيارة الأمة اشترتها من زيد الأمة نكحتها البارحة أو الأمة
ثيبا في هذه الأربعة اذا أنكرت ذلك الوصف وادعاه فالقول لها بخلاف ما اذا
قال الأمة بكر أو لم اشترها من فلان أو لم أطأها البارحة أو الاخراسانية فالقول له
وتسامه في ايمان الكافي المدبر اذا خرج من الثالث فانه لا سعي عليه الا اذا كان
السيد سفيها وقت التدبير فانه يسعي في قيمته مدبراً كافي الخنانية من الحجر وفيما
اذا قتل سيده كافي شرحنا اه وقد نقلناه في الجبايات (ثم قال) المدبر في زمن
سعيته كالمكاتب عنده فلا تقبل شهادته لمولاه كافي البرازية من العتق في المرض
وجنابته جنابة المكاتب كافي الكافي وفرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام
يسعي وعندهما حرمدون في الكل اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها والله
سبحانه وتعالى اعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمحققة بكتاب العتاق
(قال المؤلف في القساعة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما العتق فعندنا ليس
بعبادة وضمها بدليل صحته من الكافر ولا عبادة له فان نوى وجه الله سبحانه وتعالى
كان عبادة ثم ابا عليه وان اعتق بلا نية صح ولا ثواب له اذا كان صريحاً وأما

الكفاية فلا بد لها من النية وان أعتق لاصنم أو للشيطان صح وان أعتق لاجل مخلوق صح وكان مباحا لاثواب له ولا اثم وينبغي ان يخصص الاعتاق لاصنم بما اذا كان المعتقد كافرا وأما المسلم لم اذا أعتق له قاصدا تعظيما ككفر كما ينبغي ان يكون الاعتاق لمخلوق مكروها والتدبير والكتابة كالعتق اه (ثم قال بعد ذلك بنحو صفحة) بخلاف الطلاق والعتاق فانهما يقعان بالتلقين ممن لا يعرفهما لان الرضا ليس بشرطهما وكذا الواكراه عليهما يقعان اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في الخامس في بيان الاخلاص مانصه) وقد مناته اذ نوى الاعتاق لرجل كان مباحا اه (ثم قال في التاسع في محلها أي النية) محلها القلب في كل موضع وقدمنا حقيقةها وهما اصلان الاول لا يكفي التلفظ باللسان دونه الى ان قال ومن فروع هذا الاصل انه لو اختلف اللسان والقلب فالمتبر بما في القلب ونخرج عن هذا الاصل اليمين فلو سبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد ان عقدت للكفارة أو قصد الخفاف على شيء فسبق لسانه الى غيره هذا في اليمين بالله سبحانه وتعالى وأما في الطلاق والعتاق فيقع قضاء لادبانه اه (ثم قال) وفي الخيانة أنت حر وقال قصدت به من عمل كذا لم يصدق قضاء اه ثم نقل عن الخيانة من أعتق رجلا قال عبيد أهل بلخ احراراً وقال عبيد أهل بغداد احرار ولم ينوع عبيده وهو من أهل بغداد أو قال كل عبد لاهل بلخ أو قال كل عبد أهل بغداد حر أو قال كل عبد في الارض أو كل عبد في الدنيا قال أبو يوسف لا يعتق عبده وقال محمد يعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول أبي يوسف أخذ عظام بن يوسف ويقول محمد أخذ شداد والقتموي على قول أبي يوسف ولو قال كل عبد في هذه السكة حر وعبيده في السكة أو قال كل عبد في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبيده فيها يعتق عبده في قولهم ولو قال ولد آدم كلهم احرار لا يعتق عبده في قولهم اه (ثم قال) ويتفرع على هذا فروع لو قال لها يا طالق وهو اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كما حر وهو اسمها كما في الخيانة وفرق المحبوبي في التنقيح بين الطلاق فلا يقع وبين العتق فيقع خلاف المشهور اه وقد نقلنا بعض هذه المسائل في كتاب الطلاق وكتاب الايمان (ثم قال) وفي الكنز كل مملوك لي حرعتق عبيده انقن وأمهاة الاولاد ومديبروه وفي شرحه لازي يلعى لو قال أردت به الرجال دون النساء دين وكذا الوتوى غير المديبر

ولو قال نويت السوداءون البيض أو عكسه لا يدين لان الاول تخصيص العام
والثاني تخصيص الوصف ولا عموم لغير اللفظ فلا يعمل فيه نية التخصيص ولو نوى
النساء دون الرجال لم يدين اه (ثم قال في الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشترط
مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات مانصه) وأما الطلاق والعتاق فلا يقعان
بالنية بل لا بد من التلفظ الا في مسألة في قاض يخان رجل له امرأتان عمرة وزينب
الح وقد نقلنا بقية في كتاب الطلاق فراجعه (ثم قال في العاشر في شروط النية
مانصه) فرع عقب النية بالمشيئة قدمنا انه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم
والصلاة لم تبطل وان كان مما يتعلق بالاقوال كالطلاق والعتاق بطل اه وقد
نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الطلاق (ثم قال) قاعدة في الايمان تخصيص
العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعند الخصاص يصح قضاء ايضا الى ان قال ولو قال
كل مملوك أملاكه فهو حر وقال عنيت به الرجال دون النساء دين بخلاف ما لو قال
نويت السوداءون البيض أو بالعكس لم يصدق ديانة أيضا كقول نويت النساء
دون الرجال والغرق بيناه في الشرح من اليمين في الطلاق والعتاق اه (ثم
قال) فروع لو كان اسمها طالق أو حرة فنادها ان قصد الطلاق أو العتق وقع
أو النداء فلا أو أطلق فالمعتمد اه (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه)
وعلى هذا الفرع لو قال كل مملوك خيالي فهو حر فادعاه عبد وأنكر المولى فالقول
له ولو قال كل جارية بكر فهي حرة فادعت جارية انها بكر وأنكر المولى فالقول لها
وتمام تغريبه في شرحنا على الكنز في تعليق الطلاق عند شرح قوله وان اختلعا
في وجود الشرط اه (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته
مانصه) وليس من فروعها ما اذا تزوج أمة ثم اشتراها ثم ولدت ولها احتمال أن
يكون حادثا بعد الشراء أو قبله فلا شك عندنا في كونها أم ولدا من جهة انه حادث
أضيف الى أقرب أوقاته لانهم لو ولدت قبل الشراء ثم ملكها تصير أم ولدا عندنا اه
(وقال في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم) ولذا قلل في كشف الاسرار شرح
اصول فخر الاسلام الاصل في النكاح المحظور وأبج للضرورة اه فاذا تقابل
في المرأة حل وحرمة غابت الحرمة ولهذا لا يجوز التحريم في الفروج وفي كافي
الحاكم الشهيد من باب التحريم ولو أن رجلا له أربع جوارى أعتق واحدة ممنهن
بعينهن ثم نسى فلم يدري أيتهن أعتق لم يسعه ان يتحريم للوطء ولا للبيع ولا يسع الحاكم

أن يخلى بينه وبينهن حتى يبين المعتقد من غيرها (ثم قال) فان باع في المسألة
 الأولى ثلاثاً من الجوارى فحكم المحاكم بأن أجاز بيعهن وكان ذلك من رأيه وجعل
 الباقية هي المعتقد ثم رجع اليه بعض من باع بشراً أو هبة أو ميراث لا ينبغي أن
 يطأها إلا القاضي قضى فيه بغير علم ولا ينبغي أن يطأ شيئاً ممن بالملك إلا أن
 يتزوجها فيما نذلاً بأس لانها زوجته أو أمتها ولا يجوز التحري في الفروج لأنه
 يجوز في كل ما جاز للضرورة والفروج لا تحل بالضرورة اهـ (ثم قال) ولو أعتق
 جارية من رقيقه ثم نسها لم يجز للقاضي التحري ولا يقول للورثة أعتقوا أيتها شئتم
 أو أعتقوا التي أكبرتكم انها حرة ولكنه يسألهم فان زعموا أن الميت أعتق هذه
 بعينها أعتقها واستخلفهم على علمهم في الباقيات فان لم يعرفوا من ذلك شيئاً أعتقهن
 كلهن وأسقط عنهن قيمة احداهن وسبعين فيما بقي اهـ وقد نقلنا بقية هذه
 العبارة في كتاب النكاح فراجعها (ثم قال) ولو أن قوماً كان لكل واحد منهم
 جارية فاعتق أحدهم جاريته ولم يعرفوا المعتقدة لكل واحد منهم ان يطأ جاريته
 حتى يعلم أنها المعتقدة بعينها وان كان أكبر رأياً أحدهم انه هو الذي أعتق فأحب
 الى أن لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراماً ولو اشتراه رجل
 واحد قد علم ذلك لم يحل له أن يقرب واحدة ممن حتى يعرف المعتقدة ولو اشتراه
 الا واحدة حل له وطئهن فان فعل ثم اشتري الباقية لم يحل له وطء شيء ممن
 ولا يبيعها حتى يعلم المعتقدة ممن اهـ وقد نقلناه في النكاح (وقال في قاعدة الاصل
 في الكلام المحققة مانصه) ولو قال لامته او منكوحتة ان نكحتك فعلى الوطاء
 فلو عتد على الأمة بعد اعتاقها أو على الزوجة بعد ابايتها لم يحث كفاي كشف
 الاسرار اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) ونتقض
 علينا الاصل المذكور الى أن قال وبين أضاف العتق الى يوم قدوم زيد فقدم لـ لا
 عتق اهـ (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجاب التيسير مانصه) ومنه مشروعية
 الكتابة امتحان العبد من دوام الرق لما فيه من العسر ولم يطلها بالشروط الفاسدة
 توسعة اهـ (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة من البحث الرابع
 العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر) ولذا قالوا
 لا عبرة بالعرف الظاهري فلذا عتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر في التعليق فيبقى
 على عمومته ولا يخصصه العرف وفي آخر المبسوط اذا اراد الرجل أن يغيب خلفته

امرأته فقال كل جارية أشترىها فهي حرة وهو يعني كل سفينة جارية عملت نيتته ولا يقع عليه العتق قال الله تعالى وله الجوارى المنشآت في البحر كالاعلام والمراد السفن فاذا أراد ذلك عملت نيتته لانها ظالمة في هذا الاستحلاف ونية المظلوم فيما يحلف عليه معتبرة اه وقد نقلنا بنية هذه العبارة في الطلاق فراجعها ونقلنا بعضها في كتاب الايمان (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلال والمحرام غلب المحرام المحلال مانصه) ومنها عدم جواز وطء الجارية المشتركة اه (ثم قال) ومنها باب الطلاق والعتاق فلو طلق زوجته وغيرها أو أعتق عبده وعبده غيره أو طلقها أو رباها نفذ فيما يملكه اه وقد نقلنا هذه في كتاب الطلاق أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) ونرجع عنها مسائل منها يصح اعتاق الحمل دون أمه بشرط ان تلده لا قبل من ستة أشهر اه (ثم قال) ومنها صحة تدبيره اه (ثم قال) ومنها ثبوت نسبه اه أي بالدعوة أي دعوته ما في بطن أمته كما أفاده في الشرح فراجعه (ثم قال) ومنها الوفاق بعبد من زيد فاعتقه فأفكر زيد عتق العبد ولم يثبت المال ومنها الوفاق بعته من نفسه فأفكر العبد عتق بلا عوض اه (ثم قال) الرابعة يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها الى أن قال ومنه قرن له ما أعتقه أحدهما وهو وسر فلو شري المعتق نصيب الساكت لم يجز ولا يتمكن الساكت من نقل ملكه الى أحد لكن لو أدى المعتق الضمان للساكت ملك نصيبه اه (وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصوده ما دخل أحدهما في الآخر غالبا مانصه) ولو تكرر الوطء بشبهة واحدة فان كانت شبهة ملك لم يجب الامهر وواحد لان الثاني صادف ملكه وان كانت شبهة اشتباه وجب لكل وطء مهر لان كل وطء صادف ملك الغير فالاول كوطء جارية ابنه أو مكاتبه والمنكوحه فاسدا ومن الثاني وطء أحد الشريكين الجارية المشتركة ولو وطئ مكاتبه مشتركة مرارا متحد في نصيبه لها وتعدد في نصيب شريكه والكل لها ولا يتعدد في الجارية المستحقة كذا في الظهيرية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضا (قال في القاعدة التاسعة اهمال الكلام أولى من اهماله مانصه) ومما فرغته على القاعدة قول الامام الاعظم من قال لعبده الا كبر سننا منه هذا ابني فانه أعماله عتقا مجازا عن هذا حروهم ما هم ملاء وقال في المنار من بحث الحروف من أو وقال اذا

قال لدابته وعبده هذا حر أو هذا انه باطل لانه اسم لا حدهما غير عين وذلك غير محل
 للعتق وعنده هو كذلك لكن على احتمال التعيين حتى لزمه التعيين كما في مسألة
 العبدین والعمل بالمحتمل أولى من الأهدار فجعل ما وضع لحقيقته مجازا عما يحتمله
 وان استحال حقيقته وهو ما ينكر ان الاستعارة عند استحالة الحكم اه قيد بأو
 لانه لو قال لعبده ودابته أحدكما حر عتق بالاجماع كما في المحيط وبيننا الفرق في شرح
 المنار اه (قال في القاعدة العاشرة الخراج بالضمان مانصه) قال السيوطي
 خرج عن هذا الاصل مسألة ما لو أعتقت المرأة عبد فان ولده يكون لابنها ولو جنى
 جنباية خطأ فالعقل على عصبته ادونه وقد يجبي مثله في بعض العصبية يعقل
 ولا يرث اه وأما منقول مشايخنا فيها فكذلك قال في الهداية وكذا الولاء لابن
 المعتقة حتى يرثها هودون أخيها الا أن جنباية المعتق على أخيها لانه من قوم أبيها
 وجنبايته كجنبايتها اه وقد نقلناه في كتاب الجنبايات (وقال في القاعدة
 الحادية عشر السؤال معاد في الجواب) قال البرزقي في فتاواه من آخره كالتة وعن
 الثاني لو قال امرأة زيد طالق أو عبده حر وعليه المثنى الى بيت الله الحرام ان دخل
 هذه الدار فقال زيد نعم كان حالفيا بكا له لان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال
 ولو قال أجزت ذلك ولم يقبل نعم فهو لم يصحف على شيء ولو قال أجزت ذلك على ان
 دخلت الدار أو أزمته نفسه ان دخلت لزم وان دخل قبل الا جازة لا يقع شيء الى
 آخره اه وقد نقلناه هذه العبارة في الطلاق (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب
 الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الحادية
 والعشرون سكوت المولى عند ولادة أم ولده اقرار به اه (وقال في القاعدة
 الخامسة عشر من استجمل بالشئ قبل أو انه عوقب بحرمانه مانصه) ومنها ما ذكره
 الطحاوي في مشكل الآثار ان المكاتب اذا كان له قدرة على الاداء فأخوه عنه
 ليسدوم له النظر الى سيده لم يحزله ذلك لانه منع واجبا عليه ايبقى ما يحرم عليه اذا
 أداه نقله عنه السبكي في شرح المنهاج وقال انه تخريج حسن لا يبعد من جهة
 الفقه اه ولم يظهر لي كونها من فروعها وانما هي من فروع ضدها وهوان
 من آخر الشئ بعد أو انه فإيتأمل في الحكم فانه لم يذكرا لعدم الجواز فلم يعاقب
 بحرمان شيء اه (ثم قال) وخرج عنها مسائل الأولى لو قتلت أم الولد سيدها عتقت
 ولم تحرم أي من العتق مع انها استجحات قبل أو انه الثانية لو قتلت المدبر سيده

عتق ولكنه يسعى في جميع قيمته لانه لا وصية لقاتل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
المجنايات أيضا (وقال في القاعدة السابعة عشرة لاعتق بالظن البين خطأه
مانصه) ولو خاطب امرأته بالطلاق ظانا أنها أجنبية فبان أن ازوجته طلقت
وكذا في العتاق اه ونقلنا ذلك أيضا في كتاب الطلاق (وقال في القاعدة
الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كاه مانصه) ونخرج عن القاعدة العتق
عند أي حذفة فاذا اعتق بعض عبده لم يعتق كله ولكن لم يدخل لانه مما يتجزى
عنده والكلام فيما لا يتجزى اه وقوله ولكن استدرالك على قوله ونخرج عن
القاعدة بأن العتق لم يدخل فيها يخرج كذا في شارحها (وقال في أحكام الناسي
من الفن الثالث مانصه) ولو قبل الكتابة وادى البدل ثم ادعى الاعتاق قبله جمع
ويسترد اذا برهن اه وقد نقلنا بقية في كتاب الدعوى (ثم قال) فيه أيضا
وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض في المحرية والنسب والطلاق اه وقد
نقلنا بقية في كتاب القضاء (ثم قال) والناسي والعام ينفى اليمين سواء وكذا
في الطلاق الى ان قال وكذا في العتاق اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطلاق أيضا
(ثم قال وأقسامه أي الجهل على ما ذكره الاصوليون كما في المنار أربعة جهل باطل
لا يصلح عذرا في الآخرة كجهل الكافر بصفات الله سبحانه وتعالى وأحكام
الآخرة وجهل صاحب الهوى وجهل الباغى حتى يضمن مال العادل اذا أتلفه
وجهل من خالف باجتهاده الكتاب والسنة والاجماع كبيع أمهات الاولاد اه
وقد نقلنا هذه في الجهاد (ثم قال) والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر
وانه يكون عذرا ويحق به جهل الشفيع وجهل الامة بالاعتاق اه وقد
نقلنا في كتاب الشفعة وكتاب النكاح (ثم قال) وقالوا ولم تعلم الامة بان لها
خير العتق لا يبطل بسكوتهما ولو لم تعلم الصغيرة بخيار البلوغ يبطل اه وقد نقلنا
هذه في النكاح (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ولا يقع طلاقه وعتقه الا
حكما في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في الطلاق اه وقد ذكرنا
هذه المسئلة في كتاب الطلاق أيضا (وقال في أحكام السكران مانصه) واختلاف
التصحيح فيما اذا سكر من الاشرية المتخذة من المحبوب والعسل والفتوى على انه
اذا سكر من محرم فبقيع طلاقه وعتاقه ولو زال عقله بالبنج لم يقع وعن الامام انه ان
كان يعلم انه بنج حين شرب يقع والا اه وقد نقلنا في كتاب الطلاق (وقال

في أحكام العبيد ما نصه (ولا يلحق ولدها مولاهما الا بدعوته ولو اقربوطها اه
 (ثم قال) ودواؤه مريضاً على مولاه بخلاف المحرور ولو زوجة اه ونقلناهما
 في النكاح أيضاً وفي كتاب الطلاق (ثم قال) واعتاقه باطل ولو معلقاً بما
 يملكه بعد عتقه اه (ثم قال) ووطء احدي الامتين بيان لامتق المبهم بخلاف
 وطء احدي المرأتين لا يكون بياناً في الطلاق المبهم اه وقد نقلناهما في كتاب
 الطلاق (ثم قال) وعتقه موقوف على اجازة مولاه اه (وقال في بحث الاحكام
 الاربعة ما نصه) الاقتصار كما اذا أنشأ الطلاق أو العتاق وله نظائر جمة والانتقال
 وهو انتقال مال ليس بعمله علة كما اذا عاق الطلاق أو العتاق بشرط فعند وجود
 الشرط ينقلب مال ليس بعمله علة اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطلاق (وقال في
 أحكام الخنثى ما نصه) وان قال لامرأته ان كان أول ولد تلديه غلاماً فانت طالق
 أو قال كذلك لامته فانت حرة فولدت خنثى مشكلاً لم تطاق ولا تعتق اه وقد
 نقلناهما في كتاب الطلاق (ثم قال) ولا يدخل تحت قول المولى كل عبدي جز
 أو كل أمة لي حرة الا اذا قلما فيه عتق اه (ثم قال) وحاصله انه كالانثى في جميع
 الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يقع عتق وطلاق علقاً على ولادتها انثى به
 ولا يدخل تحت قوله كل أمة اه وقد نقلناهما في كتاب الطلاق (وقال في أحكام
 المحارم ما نصه) واختص المحرم بالنسب بأحكام منها عتقه على قريبه لوما ملكه
 ولا يختص بالاصل والفرع اه (ثم قال) فابن العم الاخ من الرضاع لا يعتق
 ولا تجب نفقته اه وقد نقلناهما في الطلاق (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام
 الى ان قال ومنها الوادعي الاصل ولد جارية ابنه يثبت نسبه والحج ذاب الاب كالاب
 عند عدمه ولو حكم لعدم الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولد جارية أصله لم يصح
 الابتصديق الاصل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضاً وفي كتاب
 الدعوى (ثم قال فائدة) يترتب على النسب اثنا عشر حكماً تورث المال
 والولاء اه (وقال في أحكام غيبوبة المحشفة ما نصه) ويترتب عليها وجوب
 الغسل الى ان قال ووقوع العتق المعلق به اه (وقال في أحكام العقود ما نصه)
 وجاز من أحد المجانبين فقط الرهن الى ان قال والسكابة جائزة من جانب العبد
 لازمة من جانب السيد اه (ثم قال تكميل) الباطل والفاسد عندنا في
 العبادات مترادفان الى ان قال وأما الكتابة فمفرقة قواها بين الفاسد والباطل

فبعتق باداء العـين في فاسدها كالكتابة على خمر أو خنزير ولا يعتق في باطها
 كالكتابة على ميتة أو دم كما ذكره الزيلعي اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه)
 وأما وقوع الطلاق والعتاق بها فقال في البرازية الكتابة من الصحيح والأخرس على
 ثلاثة أوجه الى ان قال ولو كتب على شيء يستبين عليه عبده كذا أو امرأته كذا ان
 نوى صحح والا لا ولو كتب على الماء أو الهواء لم يقع شيء به وان نوى اه وقد ذكرنا
 بقية هذه العبارة في كتاب الطلاق فراجعه (وقال في بحث القول في الملك مانصه)
 الثمانية عشر الملك اما للعـين والمنفعة معا وهو الغالب أو للعـين فقط أو للنفعة فقط
 كالعبد الموصى بمنفتمه أبدا ورقبته للوارث الى ان قال ولو أعتقه المالك نفذ وضعه
 قيمته يشترى بها خادم الى ان قال ولم أر حكم كتابته من المالك وينبغي ان تكون
 كاعتاقه لا تصح الا بالتراضي وحكم اعتاقه عن الكفارة وينبغي أن لا يجوز لانه
 عادم المنفعة للمالك اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصايا (وقال في بحث القول
 في المدين مانصه) فوائده الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الا حلالا الأراس مال
 السلم الى ان قال وأما بدل الكتابة فيصح عندنا حالاً أو مؤجلاً اه وقد نقلنا
 بقيته في كتاب المداينات (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه)
 الثامن ضمان سرابة الاعتاق لا يمنعـه لان الدين لا يمنع ديناً آخر اه (وقال
 في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها ضمان عتق العبد المشترك اذا أعتقه
 أحدهما وكان مؤسراً واختار الساسكت تضمينه فالعبرة بقيمة يوم الاعتاق
 كما اعتبر حاله من اليسار والاعسار فيه كما ذكره الزيلعي اه (وقال في بحث ثمن المثل
 مانصه) ومنها قيمة جارية الابن اذا أحبلها الاب وادعاه والظاهر من كلامهم ان
 الاعتبار بقيمة قبيل العلوق لقولهم ان الملك يثبت شرط الاستيلاء عندنا لا حكم اه
 وقد نقلناه في كتاب الحدود (وقال في بحث القول في مهر المثل مانصه) وفي الوطاء
 بشبهة ان لم يقدر الملك سابقاً كما في أمة ابنه اذا أحبلها فلامهر عليه اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح وفي كتاب الحدود (ثم قال) بيان ما يتعد فيه المهر بتعدد
 الوطاء وما لا يتعدد اما في النكاح الصحيح فجهله أبو حنيفة منقسم على عدد الوطئات
 تقدر او لا يتعدد كما لا يتعدد بوطء الاب جارية ابنه اذا التحيل وكذا بوطء السيد
 مكاتبته وفي النكاح الفاسد ويتعدد بوطء الابن جارية أبيه أو الزوج جارية امرأته
 وأفتى والد الصدر الشهيد بالتعدد في الجارية المشتركة اه وقد نقلناه في كتاب

النكاح (وقال في بحث القول في الشرط والتعليق مانصه) فائدتان من ملك
التنجيز ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق ملك التنجيز ولا ملك التعليق ومن لا يملك
التنجيز لا يملك التعليق الا اذا عاقه بالملك اوسديه الثانية العبد والمكاتب لو قال اكل
مملوك املكه فهو حر بعد عتقي صح بخلاف الصبي وتماه في الجامع للمصدر سليمان
من باب العين في ملك العبد والمكاتب اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق ونقلنا
بعضه في كتاب الوكالة (وقال في بحث ما افترق فيه العتق والطلاق) يقع
الطلاق بالفاظ العتق دون عكسه وهو ابغض المباحات الى الله تعالى دون
العتق ويكون بدعي في بعض الاحوال دون العتق اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (ثم قال ما افترق فيه العتق وانوقن) العتق يقبل التعليق بخلاف
الوقف ولا يرتد بالرد بخلاف الوقف على معين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
(ثم قال ما افترق فيه المدبر وام الولد ثلاثة عشر كما في فروق الكرايسى) لا تضمن
بالغصب وبالاغتياق والبيع الفاسد ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه وتعتق من
جميع المال وهو من الثلث وقيمتها ثلث قيمتها لو كانت قننة وهو النصف في رواية
والثلثان في أخرى والجميع في أخرى وعليها العدة اذا اعتقت او مات السيد لا على
المدبرة ولو استولدت ام ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبه بالضمنان بخلاف المدبرة
ويثبت نسب ولدها بالاسكوت دون ولد المدبر ولا يملك الحربي بيعها وله بيعه
ولا تسمى لدين المولى بعد موته بخلافه ولا يصح تدبيرها ويصح استبدال المدبرة
ولو استولدت جارية ولده صح ولو صغيرا ولو دبر عبده لا اه وقد نقلناه بعضه في كتاب
الغصب وكتاب البيوع وكتاب القضاء (وقال في بحث ما افترق فيه البيع
الفاسد والصحيح) يصح اعتناق البائع بعد قبض المشتري بتكرير لفظ العتق بخلافه
في الصحيح ولو امره المشتري باعتناقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه في الصحيح
اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في اواخر الفرق والجمع مانصه)
قاعدة المضاف الى معرفة يفيد العموم الى ان قال وخرج عن هذه القاعدة
لو قال زوجتي طالق او عبدي حر طلق واحدة وعتق واحد والتعيبين
اليه رمة متضاها طلاق الكل وعتق الجميع اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (ثم قال) فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل
المتضمن بالاكسر بطل المتضمن بالفتح الى ان قال وخرج عنها ما ذكره في البيوع

الى ان قال وما ذكره في المكاتب لو أبرأه المولى عن بدل الكتابة فلم يقبل عتق وبقى
البدل مع ان الابراء متضمن للعتق وقد بطل المتضمن للرد ولم يبطل ما في ضمنه من
العتق اه (وقال في فن الغايات انصه) العتق أى عبد عتق بلا اعتاق وصار
مولا له كاله فقل حربى دخل دارنا مع عبده بلا امان والعبد مسلم عتق واستولى
على سيده ملكه ويستل بوجه آخر أى رجل صار مملوكا لعبده وصار العبد حرا
أى زوجين مملوكين تولد منهم ما ولد حر فقل الزوج عتق بالاذن أمة
أبيه باذنه فالولد ملك للاب وهو حر لانه ابن ابنه أى رجل أعتق عبده وباعه
وجازا فقل اذا ارتد العبد بعد عتقه فسيباه سيده وباعه اه وقد نقلناه في كتاب
البيع (ثم قال) أى عبد عتق عتقه على شرط ووجد ولم يعتق فقل اذا قال اذا
صليت ركعة فأنت حر فصلها ثم تكلم ولو صلى ركعتين عتق والركعة لا بد من ضم
أخرى اليها لتكون جائزة وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) أى رجل أقر
بعتق عبده ولم يعتق فقل اذا أسنده الى حال صباه اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار
(ثم قال في فن الغايات ايضا انصه) الكتابة أى والتدبير أى كتابة يتقضاها غير
المتعاقدين فقل اذا كان المكاتب مديونا للغرماء نقضها أى مكاتب ومدبر جاز
يبعه فقل اذا كاتبه أو دبره حربى فى دار الحرب ثم أخرجه الى دار الاسلام أو يلحقها
بدار الحرب مرتدين فبأسرهما المولى اه المأزون أى عبد لا يثبت اذنه بالسكوت
اذا رآه المولى يبيع ويشترى فقل عبد القاضى اه (وقال في فن الغايات فى بحث
البيع) أى رجل باع أباه وصح حلاله فقل رجل أذن لعبده ان يتزوج حرة ففعل
فولدت ابنا وماتت فورثها ابنتها فطالب الابن مالك أبيه بمهر أمه فوكاه المولى فى
بيع أبيه واستيفاء المهر من ثمنه ففعل جاز اه وقد نقلناه فى كتاب النكاح (ثم
قال فى فن الحمل) العاشر فى الاعتاق وتوابعه الحميلة للشريكين فى تدبير العبد
وكتابتها لهما ان يوكلان بفعل ذلك بكلمة واحدة الحميلة فى عتق العبد فى المرض
بلا سعاية ان يبيعه من نفسه ويقبض البدل منه فان لم يكن للعبد مال دفع المولى
له لقبض منه بحضرة الشهود واختلفو فى صحة اقرار المولى بالقبض أعتقه ولم
يشهد حتى مرض فاذا أقر اعتبر من الثلث والحميلة ان يقرب العبد لرجل ثم الرجل
يعتقه اذا أراد ان يطأ جارية ولا يمتنع ببيعها لو ولدت يهيا لابنه الصغير ثم
يتزوجها فاذا ولدت فالاولاد احرار ولا تكون أم ولد اه (وقال فى فن الحمل من

بحث الايمان مانصه) حلقته امر أنه بان كل جارية يشتريها فهي حرة فقال نعم ناويا
 قرية بعينها صحت نيته ولو نوى بالمجارية السفينة صحت نيته اهـ وقد نقلناه في
 كتاب الايمان (ثم قال) ان فعلت كذا فبعده حريته ثم يفعل ثم يسترده الحيلة
 في بيعه يدبر يعتق بموت سيده ان يقول اذامت وانت في ملكي فانت حراه وقد
 نقلناه في كتاب الايمان (ثم قال في فن المحيل في بحث البيع والشراء) الحيلة في بيع
 جارية بعتمها المشتري ان يقول ان اشتريتها فهي حرة فاذا اشتراها عتقت واذا
 أراد المشتري ان يخدمه زاد بعد موته فتكون مدبرة اهـ وقد نقلناه في كتاب
 البيوع (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث النكاح مانصه) تزوج أمة
 على ان كل ولد تله حرم النكاح والشرط ولو اشتراها كذلك فسد لان الثاني
 يفسده الشرط لا الاول اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال في الفن المذكور
 كتاب العتاق) لو أضافه الى فرجه عتق لاني ذكره لان الاول يعبر به عن الكل
 بخلاف الثاني ولو قال عتقك على واجب لا يعتق بخلاف طلاقك على واجب
 لان الاول يوصف به دون الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ولو قال كل
 عبد اشتريه فهو حرا فاشتراه فاسدا ثم صحح لا يعتق وفي النكاح اطلاق لا يخلل
 اليمين في الاول بالفساد بخلاف الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
 اعتق أحد عبدي ثم قال لم أعن هذا يعتق الاخر وكذا في الطلاق بخلافه في الاقرار
 فانه لا يتعين الاخر لان البيان واجب فيهما فكان تعييننا اقامة له اهـ وقد نقلناه في
 كتاب الطلاق وفي كتاب الاقرار (وقال في الفن المذكور في بحث العتاق مانصه)
 يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين
 بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلا
 رضا بخلاف الثانية اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف أيضا
 في الفن السادس في بحث الايمان مانصه) له عليه مائة فقال ان أخذت منها منك
 اليوم درهم - مادون درهم فعبدى حرة بت الشمس وقد قبض خمسين لا يحنث
 ولو قال ان أخذت منها اليوم درهم مادون درهم يحنث والفرق ان شرط الحنث
 في الاول قبض المائة في اليوم متفرقة ولم يوجد لان الهاء كناية عنها وفي الثاني
 شرط قبض البعض وقد وجد عبده حرا نبعته بتسعة فباعه بعشرة لا يحنث
 ولو حلف لا يشتريه بتسعة فاشتراه بعشرة حنث والفرق ان البيع بتسعة لا يثبت

ما يثبت البيع بعشرة والشراء بعشرة يثبت ما يثبتت الشراء بتسعة اه وقد نقلناه
 في كتاب الايمان (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة ما نصه) كتاب
 المكاتب الكتابة المحالة الصحيحة بخلاف السلم والفرق ان السلم بيع المعلوم
 وانما يجوز مقرونا بالشرايط التي منها الاجل بالنص أما الكتابة فاعتاق معلق
 على الأداء اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) كتاب عبده على قيمته فسدت
 ولو تزوج أمة على قيمتها جاز والفرق ان الكتابة تفسد بالشرط والنكاح والمخاع
 لا اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) كتابها واستثنى جملها فسدت بخلاف
 الوصية لانها تبرع فلا تفضى الى المنازعة اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم
 قال) المكاتب اذا مات عن غير وفاء ولا ولد بطلت الكتابة بلا قضاء وقيل لا بد
 من القضاء بجزء ولو عن وفاء لا تبطل ويعتق قبيل الموت والفرق انها اذا مات عن
 وفاء أمكن الاداء فيجوز كالاداء بخلاف ما اذا لم يترك شيئاً لان الجز بطلها اه
 (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الاكراه ما نصه) ولو أكره على
 الطلاق والعتاق فطلق وقع ولو أكره على الاقرار بهما لا يقع اه وقد نقلناه في
 كتاب الطلاق وذكرنا الفرق بينهما ونقلناه أيضاً في كتاب الاكراه (وقال المؤلف
 في كتاب الطلاق ما نصه) النداء للاعلام فلا يثبت به حكم الاق الطلاق بباطاق
 وفي العتق يا حراه (ثم قال) ولي الملائمة لا ينتفى نسيبه في جميع الاحكام من
 الشهادة والزكاة والقصاص والمنسكحة والعتق بملك القريب اه (ثم قال)
 الصبي لا يقع طلاقه الا اذا أسلمت فعرض عليه الاسلام بميزان أبي الى ان قال ويؤهل
 له كعتق قريبه اه (ثم قال) المعلق بالشرط لا ينعقد سبباً للجمال والمضاف
 ينعقد في الطلاق والعتاق والنداء اذا قال أنت حره - اذ لم يملك بيعة اليوم وماله
 اذا قال اذا جاء غدا اه (ثم قال) القول له اذا اختلف في وجود الشرط فيما لم يعلم
 من جهتها الا في مسائل الى ان قال وفيما اذا علق عتقه بطلاقها ثم خيرها وادعى
 انها اختارت بعد المجلس وهي فيه كما في الكافي اه (ثم قال) اذا علقه بما لا يعلم
 الا منها كخبرها فالقول لها في حقها واذا علق عتقه بما لا يعلم الا منه فالقول له على
 الأصح كقولها للعبدان احتملت فأنت حر فقولها احتملت وقع باخباره كما في المحيطة
 وفرق بينهما في المخانية بإمكان النظر الى خروج المني بخلاف الدم الخارج من
 الرحم اه (ثم قال وفي الايضاح قبيل الايمان ما نصه) استثناء الكل من الكل

باطل الى ان قال وفي الايضاح قبيل الايمان اذا قال غلاماى حوان سالم ويزيغ
 الازيغاصح الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفسر
 وقد ذكرها اجلة نصح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم خروبيز ييغ خرازيغ لانه
 أفرد كلا منهما بالذكرة فكان هذا الاستثناء لكل ما تكلم به فلا يصح اهـ (وقال
 في كتاب الايمان مانصه) بين اللغول واخذة فهما الا في ثلاث الطلاق والعتاق
 والنذر اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) حلف لا يحلف حنث بالعتاق
 الا في مسائل ان يعلق بافعال القلوب أو يعلق بحسبى الشهر في ذوات الاشهر
 أو بالتطليق أو يقول ان أدبت الى كذا فانت خروان عجزت فانت رقيق اهـ وقد
 نقلنا بقبته في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الحمد ومانصه) علق عتق عبده على
 زناه فادعى العبد وجود الشرط حلف المولى فان نكل عتق واخذ لغوا في كون
 العبد قاذفا كما في قضاء الوالوجية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال
 في الفن الثامن من أول كتاب البيوع في بحث أحكام الحمل مانصه) هو تابع لأمه
 في أحكام العتق والتدبير المطلق لا المقيّد كما في الظهيرية والاستيلاء والكتابة
 والحرية الأصلية والرق والملك باسائر أسبابه وحق المالك القديم يسرى اليه
 وحق الاسترداد في البيع الفاسد وفي الدين فيبيع مع أمه للدين اهـ (ثم قال) وفي
 فتح القدير بعدما عتق الحمل لا يجوز بيع الام وتجاوز هبتها ولا تجاوز هبتها بعد تدبير
 الحمل على الاصح كذا في البسوط اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) ولا يفرد
 بكم مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب الا في مسائل احدى عشرة يفرد فيها
 في الاعتاق والتدبير الخ اهـ (ثم قال) ولا فرق في كون الجنين تبعا لأمه بين بنى
 آدم والمجربونات فالولد منها صاحب الانثى لا لصاحب الذكر كذا في كراهية البرازية
 اهـ وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) ويثبت نسبه اهـ قال الشارح أى
 الحمل من ذى الفراش أو السيد اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أيضا في
 كتاب البيوع في بحث العبرة للمعنى لا الالفاظ مانصه) ولو قال أعتق عبدك عني
 بألف كان بيعا للمعنى لكن ضمنى اقتضاه فلا تراعى شروطه وانما تراعى شروط
 المقضى فلا بد ان يكون الأمر أهلا للاعتاق ولا يفسد بألف ورطل من حجر اهـ
 (ثم قال) ولو قال أعتقه ان أدبت الى ألفا فانت حر كان اذناؤه في التجارة وتعلق
 عتقه بالأداء نظر المعنى لا كتابة فاسد اهـ وقد نقلناه في الاذن والجحر (ثم قال)

ولو قال لعبدته بعث نفسك منك بألف كان اعتاقا على مال نظر المعنى اه (ثم قال) وخرج عن هذا الاصل مسائل الى ان قال ولا يقع العتق بالفاظ الطلاق وان نوى والطلاق والعتاق يراد فيهما الالفاظ لا المعنى فقط فلو قال لعبدته ان اديت الي كذا في كس ابيض فاداه في كس احمر لم يعتق ولو وكاه بطلاق زوجته منجزا فعاقبه على كائنه لم تطلق اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) تكرار الايجاب يبطل الاول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخيرة اه (ثم قال) المحقوق النجس ردة لا يجوز الاعتياض عنها الى ان قال وخرج عنها حق القصاص وملاش النكاح وحتى الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزبيلي في الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب الجنائيات (ثم قال) للبائع حق حبس المبيع لاثنتين الحال الا في مسائل في البرازية لو اشترى العبد نفسه من مولاه اه (ثم قال) اذا قبض المشتري المبيع بلا اذن البائع قبل نقد الثمن ثم تصرف نقض تصرفه الا في التسيير والاعتاق والاستيلاء اوله اطال الكتابة كافي البرازية اه (ثم قال) التمسأمن يبيع مديره ومكاتبه دون ام ولده اه (وقال في كتاب الكفالة ما نصه) التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل العمد بمال ثم تكفله انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل الا ان كذا في الجنائيات اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وفي كتاب الصلح (وقال في كتاب القضاء ما نصه) القضاء يقتصر على المقضي عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحد فيه بعده في المحررية الاصلية والنسب وولاء العناقة والنكاح كافي الفتاوى الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وفي شرح الدرر والغرر لمن لا خسرو في باب الاستحقاق والحكم بالمحررية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما الحكم في الملك المورث فعمل على الكافة من التسامح لا قبله يعني اذا قال زيد لكرانك عبدى ملكتك منذ خمسة أعوام فقال بكراني كنت عبد بشر ما كنتي منذ ستة أعوام فاعتقني وبرهن عليه اندفعت دعوى زيد ثم قال عمر وليكراانك عبدى ملكتك منذ ستة أعوام وانت ملكي الا ان فبرهن عليه تقبل ويفسخ الحكم بحريته ويجعل ملكا لعمر ويدل عليه ان قاضيان قال في أول البيوع من شرح الزيادات مسائل الباب على

قسمن أحدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة تسمية الأصل والقضاء به قضاء
 على كافة الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة
 الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر من كان فان
 الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة اهـ وهاهنا فائدة أخرى هي انه لا فرق
 في كونه على الكفاية بين ان يكون بينة أو بقوله أنا حر اذا لم يسبق منه اقرار
 بالرق كما صرح به في المحيط البرهاني اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) واذا
 اختلف المتبايعان تحالفا وتفاضا الا في مسألة ما اذا كان المبيع عبدا فكل
 بعته على صدق دعواه فلا تحالف ولا فسخ و يلزم البيع ولا يعتق واليمين على
 المشتري كما في الواقعات اهـ (وقال في كتاب القضاء أيضا ما نصه) اختلاف
 الشاهدين مانع من قبولهما ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الى ان قال
 السادسة شهدانه أعتقه بالعريضة والآخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق
 والاصح القبول فيهما اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) الشهادة اذا بطلت
 في البعض بطلت في الكل كما في شهادات الظاهرية الا اذا كان عبدا بين مسلم
 ونصراني فشهد نصرانيان عليهما بالعتق فانها تقبل في حق النصراني فقط كما في
 العتاق منها اهـ (ثم قال) من سعى في نقض ما تم من جهته فسمعه مردود
 عليه الا في موضعين الى ان قال وهب جارية واسمها اوهوب له ثم ادعى
 الواهب انه كان دبرها او اسمها اوهوب برهن تقبل ويستردها والعقر كذا في بيوع
 الخلاصة والبرازية وفي فتح القدير نقل عن المشايخ التناقض لا يضر في المحررية
 وفروعها اهـ وظاهره ان البائع اذا ادعى التدبير أو الاستيلاء تسع فالبينة
 في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البرازية سوى بين دعوى البائع التدبير
 والاعتاق وذكر خلافا فيهما وزدت عليهما مسائل الاولى باعه ثم ادعى انه كان
 أعتقه الى ان قال الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى ان البائع كان أعتقه اهـ وقد نقلناه
 في كتاب البيوع (ثم قال) القاضي اذا قضى في مجتهديه نفذ قضاؤه الا في مسائل
 الى ان قال أو بجهة بيع نصيب الساكت من قن حره أحدهما اهـ وقد نقلناه
 في كتاب البيوع (ثم قال) أو يبيع أم الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح
 اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) أو بالقرعة في معتق البعض اهـ (ثم
 قال) تسع الشهادة بدون الدهوى في الحد الخالص والوقف وعتق الامة وحريتها

الاصلية اه (ثم قال) تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة وعتق الامة
 الى ان قال وفي تدبير الامة الى ان قال ولا تقبل في عتق العبد بدون دعواه
 عنده خلافا لهما واختلافا على قوله في الحرية الاصلية والمعتمدا اه (ثم قال) تقبل
 الشهادة حسبة بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان
 في الوقف الى ان قال وحرية الامة وتدبيرها اه (ثم قال) وعلى هذا لا تنفع
 الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لما للدعوى حسبة لا تحوز والشهادة حسبة
 بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ ثم زدت سادسة من القنية فصارت اربعة
 عشر موضعا وهي الشهادة على دعوى مولاه نسبه اه (ثم قال) واعلم ان شاهد
 الحسبة اذا اقر شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته فصواعليه في الحد ودو طلاق
 الزوجة وعتق الامة وظاهر ما في القنية انه في الكل وهي في الظهيرية واليتيمة
 وقد الفت فيها رسالة اه (ثم قال في كتاب القضاء ايضا) ولا يحال بين المولى
 وعبيده قبل ثبوت عتقه الا في ثلاث مذكورة في منية المفتي اه (ثم قال) الشهادة
 بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسألتين الاولى اذا شهد
 بحريته الاصلية واه حية تقبل لا بعد موتها الثانية شهدا بأنه اوصى له باعتاقه
 تقبل وان لم يدع العبد رهما في آخر العمانية والاولى مفرعة على الضميمة فان
 الصحيح عنده اشترط دعواه في العارضة والاصلية كما قدمناه ولا تنفع دعوى
 الاعتاق من غير العبد الا في مسألة من باب التحالف من المحيط باع عبدا ثم ادعى
 على المشتري الشراء أو الاعتاق وكان في يد البائع تسع فيهما وان كان في يد المشتري
 تسع في الشراء فقط ولا يشترط لصحة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم امه
 ولا اسم اب امه لجواز ان يكون حر الاصل وامه رقيقة صرح به في آخر العمانية
 وجامع الفصولين وكذا في الشهادة بحرية الاصل كما في دعوى القنية القضاء بعد
 صدوره صحيحا لا يبطل بابطال احد الا اذا اقر المقضى له ببطلانه فانه يبطل الا في
 المقضى بحريته اه (ثم قال فيه ايضا) القضاء بالحرية قضاء على الكفاية
 الا اذا قضى بعتق من ملكه مؤرخ فانه يكون قضاء على الكفاية من ذلك التاريخ
 فلا تسع فيه دعوى ملك بعده وتسمع قبله ما ذكره من الاصل وفي الدرر والغرر اه
 (وقال فيه ايضا) الجهالة في المنكوحه تمنع الصحة الى ان قال وفي الطلاق
 والعتاق لا وعليه البيان اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب

الاقرار مانصه) المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب
 وولاء العتاقة كما في شرح المجمع مع الملا بانها لا تحتل النقص (ثم قال) والرق اه
 (ثم قال) الاستئجار اقراره بعدم الملك له على أحد القولين الا اذا استأجر المولى عبده
 من نفسه لم يكن اقراره بغيرته كما في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الاحارة
 (وقال فيه ايضا) من ملك الانشاء ملك الاخبار ~~ك~~ الوصي والمولى اه
 (وقال فيه ايضا) المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره الى أن قال وخرج عن
 هذا الاصل مسئلتان في قضاء الخلاصة بعهدهما ان القاضي اذا قضى باستصحاب
 المحال لا يكون تسكده له الاولي ان المشتري لو أقر ان البائع أعتق العبد قبل
 البيع وكذبه البائع فقضى بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعتق حتى يعتق
 عليه اه وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) وعلى هذا لو أقر بحرية عبده ثم اشتراه
 عتق عليه ولا يرجع بالثمن الخ فراجع (ثم قال) وكذا لو طلق أو أعتق ثم قال
 كنت صغيرا فالقول له وان أسند الى حال المجنون فان كان معه ود قبل والا اه
 وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) مجهول النسب اذا أقر بالرق لانسان فصدقه
 المقر له صح وصار عبده ان كان قبل تأسده حرية بالقضاء اما بعد قضاء القاضي
 عليه مجرد كامل أو بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح
 اقراره بالرق فأحكامه بعدة في الجنائيات والمحدود أحكام العبد وتسامه في شرح
 المنظومة وفي القنية يصدق الا في خمسة زوجته ومكاتبته ومدبره وأم ولده
 ومولى فتمه أقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تقبل الا ببرهان كذا في البرازية وظاهر
 كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه حر فانه يقبل لان القضاء
 بالملك يقبل النقص لعدم تعديه كما في البرازية بخلاف ما لو حكم بالنسب فانه لا تسع
 دعوى أحده لغير المحكوم له ولا برهانه كما في البرازية لما قدمنا أن القضاء
 بالنسب مما يتعدى الخ اه وقد نقلنا بقبته في كتاب الدعوى (وقال في كتاب
 الصلح مانصه) اذا استحق المصالح عليه رجوع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل
 النقص فانه يرجع بقبته كالقصاص والعتق والنسكاح والخلع اه (وقال
 في كتاب الاكراه) بيع المكره يخالف البيع الفاسد في أربع يجوز بالاجازة
 بخلاف الفاسد وبأنه نقض تصرف المشتري منه وتعتبر القيمة وقت الاعتراف دون
 القبض والثلث والمثل امانة في بدل المكره مضمون في غيره كذا في المجتبى اه وقد

نقلناه في كتاب البيع (ثم قال فيه أيضا) اكره على الاعتاق فله تضمين المكره
 الا اذا اكره على شراء من يعتق عليه باليمين أو بالقرابة اه (ثم قال فيه أيضا)
 اذا تصرف المشتري من المكره فانه يفسخ تصرفه من كتابه واجارة الا للتدبير
 والاستيلاء والاعتاق اه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب
 الوصايا) اذا أبرأ الوصي من مال اليتيم ولم يجب به فمده لم يصح والاصح وضمن الا في
 مسألة لو كاتب الوصي عبد اليتيم ثم أبرأه من البديل لم يصح كافي الحنابلة والمتولي
 على الوقف كالوصي كافي جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال
 فيه أيضا) المعتق في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعياته فلو أعتق عبده فيه
 فقتل مولا خطأ فعليه قيمتان يسعي فيهما واحدة للاعتاق فيه لكونه وصية ولا
 وصية للقاتل والاخرى وهي الاقل من قيمته ومن دية المقتول بجنائته كالمكاتب
 اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن السعيات لم تقبل كافي شهادات الصغرى والمدير بعد
 موت مولا كالمعتق في زمان المرض فلو قتل في زمان سعياته خطأ كان عليه الاقل
 وعندهما الدية على عاقلة وهي من جنسيات المجمع وصرح أيضا في الكافي
 قبل القسامة بأن المدير في زمن سعياته كالمكاتب عنده وحرمدون عندهما
 وكذا الوقات وترك مدير الامال له غيره فقتل هذا المدير جلا خطأ فعليه ان يسعي
 في قيمته لولي القتل عنده كالمكاتب وعندهما عليه الدية اه وعلى هذا ليس
 للمدبرة تزويج نفسها من سعياتها لان الكتابة لا تزوج نفسها وعندهما لها
 ذلك لانها حرة وقد أفقحت به اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات ونقلنا بعضه
 في كتاب النكاح اه (ثم قال في كتاب الوصايا أيضا) الوصي اذا أبرأ عما وجب
 بعقده صح ويضمن الا اذا أبرأ من كاتبه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب
 اه وقد نقلناه في الوكالة (وقال في كتاب الفرائض مانعه) وذكر الزبلي
 في آخر كتاب الولاء ان بنت المعتق تترث المعتق في زمانها وكذا ما فضل
 بعد فرض أحد الزوجين برده عليه وكذا المال يكون للبنت رضاعا وعزاه
 الى النهاية بنساء على انه ليس في زمانها مال لانهم لا يضعونه موضعه (وقال
 فيه أيضا) واختلفوا في وقت الارث فقال مشايخ العراق في آخر جزء من أجزاء حياة
 المورث وقال مشايخ بلخ عند الموت وفائدة الخلاف فيما لو قال الوارث بحارية مورثه
 ان مات مولا له فانت حرة فعلى الاول تعتق لاعلى الثاني كذا في البيهقي اه (ثم قال)

المجدد كتاب الافي احدى عشرة مسألة الى ان قال ولو أعتق الاب جزوا ابنته الى
مواليه دون المجدد اه قال صاحب الاشباه

* (كتاب الأيمان أي والنذور) *

المعرفة لا تدخل تحت النكحة الا المعرفة في الجزاء كما في ايمان الظهيرية يمين
اللغو لا مؤاخذه فيها الا في ثلاث الطلاق والعتاق والنذر كذا في الخلاصة اه
وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال) لا يجوز تعميم المشترك الا في
اليمين حلف لا يكلم مولاه وله اهلون واسفلون فايهم كلم حنت كما في المبسوط
وبطلت الوصية للموالي والحالة هذه اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) ولو وقف
عليهم كذلك فهي للفقراء اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) لا يكون الجمع
لواحد الا في مسائل وقف على اولاده وليس له الا واحد بخلاف بنيه وقف على
أقاربه المقيمين في بلد كذا فلم يبق منهم الا واحد كما في العمدة اه وقد نقلناه في كتاب
الوقف (ثم قال) حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا يأكل ثلاثة
ارغفة من هذا الحب وليس فيه الا واحد كما في الوقفات حلف لا يكلم الفقراء
أو المساكين أو الرجال حنت بواحد بخلاف رجالا حلف لا يركب دواب
فلان أو لا يلبس ثيابه أو لا يكلم عبيده ففعل بثلاثة حنت لا يكلم زوجات فلان
وأصدقائه واخوته لا يحنت الابا لكل والاطعمة والنساء والثياب مما يحنت فيه
بفعل البعض كما في الوقفات اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) لا يحنت
المخالف بفعل بعض المخلوف عليه الا في مسائل حلف لا يأكل هذا الطعام
ولا يمكن أكله في مجلس واحد حلف لا يكلم فلانا و فلانا ويا احدهما كلام
هو لا القوم أو كلام أهـل بغداد على حوام فكلم واحد الكل من الوقفات
الصغيرة امرأة فيحنت بها في قوله اذا تزوجت امرأة الا في مسألة لا يشترى امرأة
لم يحنت بالصغيرة الأيمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض فلو حلف ليغدينه
اليوم بألف فاشترى رغيفا بألف وغداه به بر ولو حلف ليحنتن مملوكا اليوم بألف
فاشترى مملوكا بألف لا يساويها فاعتقه بر الا في مسائل حلف لا يشترى بعشرة
حنت بأحد عشر ولو حلف بالسائغ لم يحنت به لان مراد المشتري مطلقة ومراد
السائغ مفردة ولو اشترى أو باع بتسعة لم يحنت لان المشتري مستنقص والسائغ